18

الأوروبيون: تحديد وطن مشترك؟

غورباتشوف: مظهر خارجي للاعب جوهري

"أوروبا هي وطننا المشترك" كان تأكيد ميخائيل غورباتشوف المذهل في باريس في فبراير عام 1986، ومع ذلك فإن فكرة أن يكون هناك وطناً أوروبياً مشتركاً –حيث يوجد في الأطراف مكان معروف جيدا لدابلن وستافروبول— كانت تبدو طموحة بشكل مفرط، وإذا أخذت على محمل الجد، فستكون بمثابة تحولاً كبيرا في الإدراك، سواء في عواصم أوروبا أو في أماكن أخرى، إلا أنه لم تكن هناك أسبابا تدعو لأخذ الفكرة بشكل جدي، على الأقل ليس حاليا، وبقى تحديد مصير الأوروبيين مع أوروبا غير مؤكد في قارة لا تزال تعج بالحساسيات الوطنية، والتي قد تكون حينا تافهة وحينا عميقة.

هذا الفصل يبرز العديد من أشكال أوروبا المعروضة، والوطن المشترك القائم حاليا لازال لديه العديد من المعاني المتنوعة، والشرود بينهم لأغراض مختلفة –سواء اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو سياسية–يمكن أن تكون نتائجه خطيرة، فالإقامة المشتركة كانت تأتي أحيانا مقابل ثمن غير مقبول حين كانت المفاهيم الوطنية المسبقة والمصالح على المحك.

وعند النظر إلى أوروبا على الخريطة نجد أن غير الأوروبيين يميلون إلى إعطاء أوروبا تماسكا أكبر من ذلك الذي يعطيه الأوروبيون أنفسهم لأوروبا، وقد يكون لهم وطنا

مشتركا في المستقبل، ولكن في أوائل الثمانينات جعلت الأيدولوجيات المتضاربة للحكومات في لندن وباريس على وجه الخصوص وجود رؤية عالمية أمرا مستحيلا، أما عن مسألة ما إذا كان الاتحاد السوفيتي سيستطيع أن يتلاءم، وكيف ومتى يمكن أن يحدث هذا الأمر، فتلك مسألة منفصلة.

ستافروبول –حيث كان غورباتشوف أمين الحزب، وحيث الخليط السكاني (الغالب) من الروس والأرمن والتتار ومجموعات عرقية أخرى–كانت تبدو بعيدة عن أوروبا، وكانت مهمة غورباتشوف الأساسية أن يعود للوطن بالحصاد، حيث كان الاتحاد السوفيتي يعاني من نقص الحبوب، وكان يشعر أنه على أرض وطنه كونه مولود لأسرة ريفية، فكان يعلم جيدا أمور تخص انتاج الحليب، ثم أتت الحرب العالمية إلى منطقته، وعلى حد تعبيره في وقت لاحق، "فإن هذه التجربة تركت أثرا على نظرتنا إلى العالم (في إشارة إلى جيله).

حينما اجتمع زعماء أوروبا في فنلندا في أغسطس 1975، مع استبعاد برجنيف، كان قليلون يعرفون أين توجد ستافروبول تحديدا، وكانت جنوب غرب روسيا عالما بعيدا عن الأوروبيين المجتمعين في هلسنكي –كما يشار إليها في الجزء الرابع–لمناقشة العلاقة الجديدة المحتملة بين شرق وغرب أوروبا، وكان الاتحاد السوفيتي يحمل المفتاح.

ستحتاج العوالم لوقت حتى تستطيع أن تقوم باتصالات فيما بينها، إلا أن رؤية غورباتشوف لم تقتصر على الحياة في شمال القوقاز، ففي عام 1955 كان قد تخرج في كلية القانون في جامعة موسكو الحكومية، وكان قد لمح ستالين مرة وهو في نعشه، وكعضو في الحزب الشيوعي منذ عام 1952، كان قد تقبل رؤية الحزب للعالم، وكان يعرف هو وزوجته جيدا الوحشية التي كانت تشق طريقها للمستقبل. فأجدادهما قد تعرضوا للضرب والتعذيب، حتى أن أحدهم قُتل. كانت هناك تهما ضد هؤلاء الرجال نابعة من أسس غير سليمة تناهض تخريب السوفييت، فقاما بإقناع أنفسهما حينذاك أن ستالين لم يعرف مطلقا تصرفات الشرطة السرية. عند مروره بجانب نعش ستالين في 1953، شعر غورباتشوف بعدة أحاسيس مختلطة، إلا أن لم يكن هناك واحدا منهم جعله يشكك في رؤية الماركسية للعالم.

وفي عام 1966 كانت زيارته الأولى لبرلين الشرقية بغرض دراسة الإصلاحات الاقتصادية في ألمانيا الشرقية، وأتت بعد هذه الزيارة بأعوام قليلة زيارته لبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والوضع ما بعد عام 1968 في براغ كان يعني أنه لم يجتمع بزدينيك ملينار، الأمين السابق للجنة التنفيذية الدائمة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وصديقه منذ أيام الدراسة في موسكو .

بعد تعيينه في ستافروبول أصبح قادرا على القيام بزيارة إلى خارج الكتلة السوفيتية، فقام في منتصف السبعينات بزيارة إلى بلجيكا وفرنسا وألمانيا الاتحادية، وأثار تعجبه أن شيوعي أوروبا اختلفوا فيما بينهم نسبيا، وأن مستويات المعيشة في تلك البلاد كانت أعلى من مستويات المعيشة في بلاده، وأكدت جولة بالسيارة في أنحاء فرنسا صحة الانطباع الأخير.

كونه تربى على اعتقاد أن الديمقراطية الاشتراكية كانت متفوقة على الديمقراطية البرجوازية، فذلك جعل ملاحظاته تثير عدة أسئلة، رغم أنها كانت بسيطة، فقد كان مستقبل الزراعة السوفيتية أكثر إلحاحا من مقارنة عالمية لنظم الفلسفة السياسية.

وفي عام 1978 أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب، ما كانت نتيجته أنه أصبح عضوا في المكتب السياسي في 1980.وكانت تلك هي خلفية رجل قاد الحزب السوفيتي في عام 1985 كالأمين العام الجديد للحزب الشيوعي.

الجانب الوحيد الواضح والذي كان لا جدل فيه فى مسألة تعيينه هو عمره.

في نوفمبر 1982 تم وضع بريجنيف، وزيه، وميدالياته في تابوته، بعدما تخلى جسده المنهك عن الصراع بعد مدة طويلة، ولم يكن يهمل هو وأعضاء آخرين في المكتب السياسي الاحتياجات الشخصية لعائلاتهم.

يوري اندروبوف، الذي ظل رئيسا للجنة أمن الدولة فترة طويلة، استبدل بريجنيف، وظل الحزب مع الشرطة كيانا واحدا، وكذلك ظلت الكثير من التكهنات تحوم حول أصول أندروبوف الشخصية في شمال غرب روسيا، وكان قد عمل فترة في الجمهورية

الكريلية الفنلندية السوفيتية قبل أن ينتقل لموسكو، وفي عام 1954 أصبح السفير السوفيتي في بودابست، وكان هناك أثناء الثورة المجرية.

كان مقتنعا أن الأنظمة الشيوعية يجب عليها ألا تخشى إستخدام القوة للمحافظة على بقائها. وفي وقت لاحق كانت للجنة أمن الدولة دورا في سحق ربيع براغ في عام 1968، وبعد المجر، ترأس الاتصال بين الحزب السوفيتي والأحزاب الشيوعية في البلدان الإشتراكية، وقد كان الإتصال ضيقا، وربما افتراض أن أندروبوف أحب أن يتكلم اللغة الانجليزية (سرا) كان افتراضا متقدما، إلا أنه إذا كان صحيحا، فهو لم يعن إطلاقا أنه أحب العالم الناطق بالإنجليزية.

أندروبوف لم يحب اتفاقيات هلسنكي قط، فلغة حقوق الإنسان لم يكن مرحب بها في عالمه السوفيتي، ولم يكن شيئا في رقابته وقمعه للمعارضة يلمح إلى عكس ذلك، وبعد الاتفاق في عام 1975، كان هناك بند في معاهدة دولية وجده غير سار.

نشأت جماعات هلسنكي لحقوق الإنسان "هلسنكي هيومن رايتس ووتش" لمراقبة الإمتثال السوفيتي، وأصبح هؤلاء النشطاء معروفين لدى الشرطة -على سبيل المثال الفيزيائي يوري أورلوف-إلا أنهم وجدوا أن هلسنكي لا تمنحهم حماية حقيقية، وتعثرت محاولاتهم لتشكيل شبكة مع العقول المشابهة في الكتلة السوفيتية وحتى مع الشيوعيين الأوروبيين في أوروبا الغربية.

أُلقى القبض على أورلوف في فبراير 1977، وحُكم عليه بسبع سنوات في معسكر للعمل، وتلي الحكم خمس سنوات من النفي الداخلي.

في سبتمبر 1982، كشفت إيلينا بونر أن مجموعات هلسنكي لحقوق الإنسان كانت مُستنزفة بسبب الإعتقالات وعمليات النفي، مما أدى إلى عدم قدرتها على متابعة دورها. ثم في يناير 1980، تم نفى زوجها الأكاديمي ساخاروف إلى جوركي، وكانت مدينة لا يستطيع الأجانب زيارتها.

ولكن تلقت مجموعة من المنشقين من كهنة الأرثوذكس ممن يدعون أنهم يدافعون عن حقوق المؤمنين اهتماما بسيطا، وقد عُرفت حملتهم بأنها معادية للسوفييت.

حذر بريجنيف الرئيس القادم –ريجان– في 1980 من أن الشعارات الإنسانية الزائفة أدت إلى التدخل في الشؤون الداخلية للإتحاد السوفيتي، ومع ذلك، فإن حقيقة أن إتفاقيات هلسنكي نصت على بنود لعقد اجتماعات متابعة في بلغراد في 1977–1978، وفي مدريد من 1980–1983، كانت تعني أنه لابد من تقبل التدخل الخارجي، وبالتالي فإن على المدى الطويل كان للإتفاقيات بعض التأثيرات المزعزعة للإستقرار، وفي نهاية المطاف لعبت دورا في إنهيار الشيوعية.

رأي أندروبوف أن الانضباط سيخنق المعارضة، فالتساهل مع أكثر من حادثة فساد كان ملموسا بين طبقات الموظفين في كل مكان، وكان السُكْر واسع الانتشار مظهرا شائعا من مظاهر الانزعاج، ولإظهار تطبيق فضائل الصرامة، قام أندروبوف سريعا بتغيير عدد كبير من الموظفين على كل المستويات.

ولم تكن حالته الصحية جيدة، فشن هجوما "مُسنا "على رضاء النخبة المسنة، وبحلول فبراير 1984 كان أندروبوف ميتا.

كان للإنضباط بعض التأثير من حيث زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، إلا أنه لم يؤثر على الشعبية، وأندروبوف كان يعلم جيدا أن ذلك ليس حلا في ذاته للقضايا الاقتصادية الملحة لأن الصلة بين التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي كانت مصيرية، كما هو حالها لمدة عقدين على الأقل من النقاشات المتقطعة، فقد أحضر نساء ورجالا لديهم أفكار للإصلاح، حتى أنه أعطاهم مجالا، إلا أنه لم يلزم نفسه، ولو كان الوقت سمح له، لكان ألزم نفسه.

ولكن لحذره تفسير جوهري، فحينما قام باعترافه النادر – بحذر – بأن القيادة كانت تحتاج أن تفهم المجتمع الذي نحيا فيه، إلا أنه لا يوجد فهم من القيادة سيستطيع أن يقوض الماركسية–اللينينية. فهذا شيء لم يكن ليتغير أبدا.

قسطنطين تشيرنينكو، الذي تلا أندروبوف في الخلافة، كان أحد آخر قادة السوفييت الذين ولدوا قبل الحرب العالمية الأولى ، وكان تابعا مخلصا لبريجنيف إلا أنه فشل في أن يصبح خليفته رغم أنه في غياب أندروبوف لاحقا، ترأس المكتب السياسي، واستطاع مؤيدوه أن يأمنوا الخلافة له إذ لم يريدوا أن يزعجهم أحدهم في فقاعاتهم، أما بالنسبة لخصومه، فهم وجدوا إرتياحا في ضعفه الجسدي، غير مدركين أن أشياء أخرى كانت تقوية , لم يكن هناك تصفيق.

ربما كان أندروبوف يريد أن يكون غورباتشوف خليفته، ولكنه تأخر كثيرا في اتخاذ القرار، فبموافقة أندروبوف، كان غورباتشوف مشغولا بدراسة عدة خطط لإصلاح الاقتصاد، رغم أن أندروبوف لم يقل له بالضرورة كل ما أراد أن يعرفه.

وأصبح نائب تشيرنينكو، حيث التنافس على منصب في هذه المرحلة كان لا مفر منه، فخصوم غورباتشوف – الذين لم يكونوا سبعونيون كلهم- قالوا أنه كان ذا معرفة فقط عن الشؤون الزراعية، ولكي يهرب من تلك الصورة، بدأ في وضع نفسه في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي، والطريق قاد لروما، بدون النظر إلى الفاتيكان.

أوروبا في مفترق الطرق: ما بين بولندا والبابا في روما

في يونيو عام 1984، سافر غورباتشوف على رأس وفد الاتحاد السوفييتي إلى إيطاليا لحضور جنازة إنريكوبرلينغير، الأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي. ولم تكن أي زيارة لروما في ذلك الوقت لتحُولَ دونَ حدوث التداعيات التي امتدت لخارج إيطاليا؛ وخاصةً بوجود بابا بولندي للفاتيكان، وهو ما لم يحدث منذ عام 1522 أن تَقلَّد شخصٌ غير إيطالي هذا المنصب، إضافةً إلى كونه من دولة شيوعية، وتلك سابقة هي الأولى من نوعها كذلك. ولذلك، فقد شاركت روما، وبقوة، في الحياة السياسية آنذاك؛ ليس لوقوع الحكومة الإيطالية – على حد زعمها – في أزمة فحسب، بل لوجود يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان، والذي كان تعيينه في هذا المنصب ذا أهمية عالمية على جميع الأصعدة. وبعد تعرضه لمحاولة اغتيال في روما عام 1981، لم يكن هناك شك في عدم وجود أيادٍ بلغارية آثمة خلف ذلك الحادث، والتي حركت منفذه التركي محمد علي آغا، كما لم يكن من

الصعب رؤية تورط الكرملين عن بُعد فيما حدث. ومنذ ذلك الحادث، فقد قرر المبعوث البابوي أن يطوف أوروبا في ركب من الزجاج المضاد للرصاص. وعلى عكس ما اعتقده بعض الإيطاليين، فلم تكن الفاتيكان شأنًا إيطاليًّا. وبالرغم من انتشار المذهب الكاثوليكي في جميع أنحاء العالم، وعدم وجود ما يمنع – نظريًّا – أي كاردينال من أن يتقلد منصب البابا، فلم يكن من المحتمل بعد أن يصل مِن غير الأوروبيين إلى ذلك المنصب. ومع ذلك، فقد منحته جنسيته البولندية مركزًا هامًّا في صميم ما بعد هلسينكي، ما بين أوروبا الشرقية والغربية، واللتين اتفقت كلتاهما على إقرار حدود مشتركة بينهما وحقوق تحدد طابع العلاقة بينهما. وعلى ذلك، فقد كان لزامًا على الاتحاد السوفيتي أن يضع هذا البولندي الخارج عن السيطرة في الحسبان، في ذات الوقت التي كانت تمر فيه بولندا بأزمة طاحنة.

وبصفتي شرق أوروبي يعيش في غرب أوروبا، فأنا شخصيًّا أرى أن يوحنا بولس الثاني يشكل مزيجًا ثقافيًّا فريدًا. ولم يكن – بصفته بابا الفاتيكان – بوسعه أن يسمي أي مكان بالوطن؛ فهو لديه متحدثي سبع لغات على الأقل تحت إمرته. كما يربط روما بالعديد من الثقافات، كان الكثير منها – وربما يظل – أجنبيًّا بالنسبة له بالرغم من زيارته لأمريكا الشمالية، وأستراليا، ومعظم دول أمريكا اللاتينية وأوروبا. وقد كان – بالنسبة لكونه بابا الفاتيكان – حديث السن، مما كان له كبير الأثر في تكوين رؤيته الفريدة الخاصة به. وبمرور الوقت، فسوف تسنح له الفرصة أن يسافر حول العالم كما لم يسافر أي من الباباوات الذين سبقوه. جديرٌ بالذكر أنه قد زار أيرلندا، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، البرازيل، المكسيك، الفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية قاطعًا بذلك ما يقارب ال 670,000 ميل، ومع ذلك فهو لم يبلغ النطاق الكامل من هذه الزيارات بعد. وقد ظلت بولندا، والتي صار وزير خارجيتها، هي الأقرب إلى قلبه، وقد ساعدته خبرته من هذا المنصب – كما كان مُتوَقَّعًا – على تشكيل رؤيته الشاملة حول كل شيء. وقد كان حازمًا حيال عدم كون الكنيسة في حد ذاتها مصدر تشريع، فلم يكن لديه تصور خبيث حول سلطته كما ظن اليسوعيون، واللاهوتيون اللاتينيون، والكنيسة في هو لندا. ففي زيارته

لهولندا عام 1985، حذره رئيس وزرائها، والذي كان ديمقراطيًّا مسيحيًّا، من الفجوة بين روما وهو لندا، ومن تمسك الشعب الهولندي بعاداته الديمقراطية تمسكًا شديدًا. وعلى الأرجح، فقد غامرت الملكة إليزابيث الثانية بالخوض في زيارة مثيرة للجدل عندما ذهبت إلى الفاتيكان في أول زيارة رسمية من المملكة البريطانية بصفتها المشرف الأعلى على الكنيسة البريطانية.

في يونيو 1979، قام يوحنا بولس الثاني بأول زيارة إلى وطنه، وقد كان في استقباله الملايين من المحتشدين في وارسووكراكوف، حتى أن النظام الحاكم قد رحب به. ولم تكن سلطة البابا سلطة ناعمة فحسب، بل كان يوحنا بولس يملك بموجب هذه السلطة قوة التوقيت "توقيت الفاعل". وقد اتحدت العوامل المختلفة من تشدد العاملين، والنقد الفكري، وتعنت الكنيسة لمواجهة الحكومة الشيوعية والتي كانت بدورها تتجه إلى رفع أسعار السلع الغذائية للصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها. وعلى إثر إتفاقيات هلسنكي، فقد أخذ مثقفو المجر وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما يتحدثون – وبكثرة – عن حقوق الإنسان، وقد أضاف أكثر من مائتين منهم أسماءهم إلى الوثيقة التي اشتهرت بعد ذلك باسم ميثاق 77. وربما كان ذلك هو رد الفعل الوحيد من الحكومة التي أعارت ذلك الموضوع بالكاد أية أهمية. ولكن الشعب بأكمله لم يكن مهتمًّا بشكل كبير باستيعاب الاعتبارات الفلسفية التي من شأنها تدعيم المجتمع المدني مستقبلًا. وعلى النقيض، فقد كان لدى بولندا على رأس فريقها ليخ فاليسا، ذلك الرجل كهربائي أحواض السفن، والذي لم يكن من قراء الفلاسفة أمثال هو سرل وهايدجر. وبعد مواجهات متوترة في أحواض السفن، فاز فاليسا في 31 أغسطس 1980 بتنازلات أساسية كما نصت اتفاقية غدانسك. ثم جاءت استقالة الأمين العام للحزب البولندي إدوارد جايريك في الشهر التالي، وخلَفَه بعد ذلك شخص غير ذي تأثير يذكر وقد ألقيت على عاتقه مهمة تجديد الحزب. وفي نوفمبر 1980، تم الاعتراف رسميًّا بحزب التضامن كاتحاد تجاري حر، فتهافت الملايين على الانضمام للحزب غير واثقين من كيفية تقبل موسكو لذلك؛ فلم يحدث قبل ذلك أن تمادت أي من دول الاتحاد السوفيتي إلى هذا الحد ونجت بفعلتها.

وتلقى البابا مكالمة هاتفية من مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغني وبريجنسكي في منتصف ليل 15 ديسمبر 1980، يخبره فيها بأن وقوع غزوسوفيتي على بولندا كان وشيكًا. وقد جرت تلك المحادثة باللغة البولندية؛ فقد ولد بريجنسكي في وارسو، وكان والده الدبلوماسي يعمل في كندا عند اندلاع الحرب فبقي هناك. وقد قام بريجنسكي بزيارته الأولى إلى بولندا بعد انقضاء طفولته عام 1957، وذلك قبل أن يصير مواطنًا أمريكيًّا بعام واحد. وقد كتب بريجنسكي عن الشمولية متحدثًا عن التجربة التي مرت بها أسرته في سياق عمله الأكاديمي، ثم انتقل إلى منصبه الأساسي في فريق إدارة الرئيس كارتر. فما كان من البابا بعد هذه المكالمة إلا أن بعث برسالة تحذيرية إلى بريجنيف، يحذر فيها من وقوع أي اعتداء على بولندا، وكان بريجنيف بدوره قد علم من كانيا، خليفة جايريك، أن الاعتداء على بولندا من شأنه أن يثير انتفاضة وطنية، ولم يقع ذلك الاعتداء في وقتها. وفي فبراير 1981، تقلد وزير الدفاع فويتشخ ياروزلسكي رياسة الوزراء، وهو ما لم يحدث قط أن تقلد هذا المنصب رجل عسكري في دولة شيوعية. وفي نفس الشهر، أصدر حزب التضامن برنامجه لدمج التقاليد الوطنية مع المبادئ الخلاقية المسيحية والديمقراطية السياسية والفكر الاجتماعي الاشتراكي. وقد نمَّت الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها البلاد حسًّا فريدًا من العمل الجماعي على نطاق واسع. وفي ديسمبر 1981، وبعد إلحاح من قبل بريجنيف استمر لعدة أشهر لاتخاذ إجراءات ضد الثورة المضادة، أعلنت الحكومة البولندية الأحكام العرفية، وأرسلت قوات الأمن إلى الشوارع، كما تم حظر حزب التضامن وسجن الكثير من النشطاء البارزين. وقد رأى ياروزلسكي من ذلك أن يحبط – ضمنيًّا – الغزو السوفيتي، ولكن بعض المصادر قد كشفت أن أندروبوف قد حذر المكتب السياسي من المجازفة بإدخال القوات إلى بولندا. ولا يزال هناك مجال للمضاربة حول نوايا ياروزلسكي ودوافعه الحقيقية لاتخاذ مثل تلك الخطوة، والتي كانت نتيجتها الوحيدة هي استبدال النظام الديكتاتوري العسكري السوفيتي بالنظام الديكتاتوري المدني السوفيتي. وفي يونيو 1983، تواجه يوحنا بولس الثاني والجنرال ياروزلسكي بقصر بلفيدير بوارسو، وقال الأول – في ردائه الأبيض وصليبه الذهبي – إنه يجب تمجيد الاتفاقية مع حزب التضامن، في حين زعم الثاني – في زيه العسكري المُزَيَّن بصفوف من

الشرائط – أن الأحكام العرفية التي أصدرها قد جنبت بولندا تكبد خسائر فادحة في الأرواح. وقد دعا يوحنا بولس في رسالته التي وجهها عبر التلفاز إلى عودة بولندا إلى مكانتها التي كانت تحتلها بين شرق وغرب أوروبا، ولكن يبدو أن الانتظار حتى تلك اللحظة سوف يطول.

جنازة في روما: الكاثوليكية والشيوعية

بمجيئه إلى روما عام 1984، فقد كان غورباتشوف على دراية كاملة بهذه الحقبة من التاريخ الحديث؛ فقد جاء لدفن برلينغير الشيوعي، لا لمقابلة رجل الدين الكاثوليكي. ورغم لقاء الرئيس السوفيتي بودجورني بالبابا بولس السادس في روما عام 1967، إلا أنه لم يكن هناك طريق واضح بين روما وموسكو، وقد جاءت زيارة غورباتشوف في الوقت الذي كانت تبدو فيه الحكومة الإيطالية مترنحة. ولم يكن برلينغير رئيس الحزب الشيوعي الإيطالي منذ 1972 من أصل بسيط كغورباتشوف، وقد كان الاتحاد السوفيتي بأسره يدرك جيدًا توتر العلاقات بين برلينغير وبين موسكو . حتى أن البعض قد زعموا أن حادث التصادم الذي نجا منه برلينغير في بلغاريا منذ بضع سنوات كان من تدبير الكرملين للتخلص منه وقتله. ولم يكن الحزب الشيوعي – والذي كان يمثل الحركة الوطنية للطبقة العاملة – في موقف محمود؛ فقد كان يواجه أزمات هو الآخر. وقد حضر نحو مليون شخص جنازة برلينغير، والتي كانت حدثًا جللًا في إيطاليا؛ وذلك نظرًا للشعبية الجارفة التي كان يتمتع بها داخل وخارج نطاق الحزب الشيوعي. وقد بدأ برلينغير طريقه نحو الشهرة عام 1970 مع أقرانه من الفرنسيين والإسبانيين من أنصار الشيوعية الأوروبية . وفي يونيو 1976، فشل مؤتمر الأحزاب الشيوعية الأوروبية في تزكية الدور القيادي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، وأكد على حق كل حزب أن يمهد طريقه إلى الاشتراكية. وقد انتقد الحزب الشيوعي الإيطالي الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا علنًا عام 1968. وقد صرح برلينغير بأنه يجب التخلي عن ديكتاتورية البروليتاريا، في حين دافع عنها البرلمان المتواجد وقت ذاك بحجة أن إيطاليا على وشك الانهيار. وفي ظل قيام كل من اليمين واليسار بأعمال إرهابية، فقد عرض برلينغير تسوية تاريخية تحورت بعد ذلك إلى

بديل ديمقراطي حيث يتعاون الشيوعيون مع بقية الأطراف لحماية مؤسسات الدولة، ولكن من تداعيات تلك التسوية أن كبار رجال الدولة كانوا متورطين في صفقات تجارية مع المافيا، ومع ذلك، فقد كان برلينغير – الاستقلالي – يتلقى تمويلًا سريًّا من الاتحاد السوفيتي، مما عجَّل بنجاحه الانتخابي. وفي يونيو 1976، نجح الشيوعيون في حصد ما يقارب ثلث إجمالي عدد الأصوات، مما جعلهم يظهرون في الساحة السياسية – رغم قلة حصتهم بالمقارنة بالديمقراطيين المسيحيين – كبديل محتمل للحكومة الحالية وقتها، هذا وقد قدم الشيوعيون الدعم البرلماني لحكومة الحزب الديمقراطي المسيحي بقيادة جوليو أندريوتي في مارس 1978؛ فقد قدم برلينغير منشورًا عام 1977 أقر فيه بالتزام الحزب الشيوعي باحترام الكنيسة، وباستعداده لمنحها دورًا إيجابيًّا وفعالًا في بناء المجتمع الاشتراكي. وقد طالبت لوسيرفاتوري رومانو– صحيفة الفاتيكان الرسمية – برلينغير بتوضيح موقفه الذي انطوى على احترامه للكنيسة؛ حيث صحب زوجته لحضور القربان المقدس، ولكنه مكث بانتظارها خارج الكنيسة.

لقد كان اختطاف ألدو مورو عضو الحزب الديمقراطي المسيحي ورئيس الوزراء الأسبق في مارس 1978 عملًا إرهابيًّا صادمًا من جماعة اللواء الأحمر، والتي طالبت الحكومة بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في مقابل إطلاق سراحه، وهو الطلب الذي قوبل بالرفض من كل من برلينغير ورئيس الوزراء في حين أن البابا كان يتوسل بكل الطرق الممكنة لإطراق سراح زميله، ولكن دون جدوى. وقد وُجِدَت جثة مورو بعد مرور شهرين على اختطافه في سيارة في قلب روما، هذا وقد شارك البابا بنفسه في المأدبة التي أقيمت في جنازة مورو الرسمية. وبالرغم من الإجماع على إدانة ذلك الحادث على جميع المستويات، إلا أن ذلك لم يخفف من حدة الشكوك التي كانت تساور الديمقراطيين المسيحيين نحو الشيوعيين؛ فقد كان الشيوعيون في نظر الديمقراطيين – بسبب إعلانهم للاستقلال – موالين للاتحاد السوفيتي، والذي شرع يغزو أفغانستان عام 1979. وقد أدان الحزب الشيوعي الإيطالي الغزو السوفيتي لأفغانستان، إلا أن بعضًا من أعضائه كانوا لا يزالون يجدون صعوبة في تقبل تصريحات برلينغير حول أن الثورة البلشفية التي قامت عام

1917 قد استنفدت قواها. وباستثناء المستوى الإقليمي، فلم يكن للحزب الشيوعي – والذي فشل في الحفاظ على ازدياد نسبة الأصوات له – أي دور يذكر في الحكومة. وعلى صعيد آخر، فقد أخذت هيمنة الحزب الديمقراطي المسيحي – والذي كان موجودًا منذ تأسيس الجمهورية الإيطالية – في التراجع. وفي الفترة ما بين 1981 – 1982، تقلد جيوفاني سبادوليني منصب رئيس الوزراء، وهو أول من تقلد هذا المنصب من خارج الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا بعد الحرب، هذا وقد خسر الديمقراطيون سُبع إجمالي عدد الأصوات عام 1983.

عندما جاء غورباتشوف إلى إيطاليا عام 1983 لحضور جنازة برلينغير، كان بيتينوكراكسي – أول رئيس وزراء اشتراكي – رئيس الحكومة الائتلافية الإيطالية التي شكلها الحزبان الاشتراكي والديمقراطي. وفي فبراير 1984 تم إبرام اتفاق جديد مع الفاتيكان نص على إلغاء الكاثوليكية كديانة رسمية للدولة، وإقرار روما مدينة مقدسة. وفي المقابل، فلم تعد الفاتيكان في حاجة لإبلاغ الحكومة بتعيينات الأساقفة، ولم يعد الأساقفة بحاجة لأن يقسموا بالولاء للدولة الإيطالية. وقد أثيرت العديد من القضايا حول الهوية الإيطالية في ذلك الوقت؛ فقد كانت فكرة وجود إيطاليا ذاتها في تلك الفترة أشبه بالخيال، وهي التي تبدو متماسكة بتلك الشبكات في صورة أحزاب سياسية. وكانت رؤية الحضارة المسيحية التي تبناها الحزب الديمقراطي بعد الحرب في حالة فوضى. ولذلك، فقد كانت هناك حالة عارمة من الغموض والضبابية لدى زيارة غورباتشوف لروما، والتي كانت العاصمة للحكومة الإيطالية، والحزب الشيوعي الإيطالي، والفاتيكان معًا. فهل كانت جميع الأطراف على حافة تسوية تاريخية جديدة، أو ربما مواجهة أشرس وأعمق؟ بالنسبة لغورباتشوف، فقد كان هناك هذا الحزب الشيوعي الذي رحب بعضوية إيطاليا في حلف شمال الأطلسي – أو لم يعارضها على الأقل – ومن ثم مكانها في غرب أوروبا. كما كان هناك ذلك الحزب الذي أبدى انزعاجه وقلقه بشكل علني تجاه ما يحدث في بولندا، وربما ينأ بنفسه أخيرًا عن النموذج السوفيتي. وربما كان غورباتشوف يمثل وجهًا سوفيتيًّا جديدً في أوروبا، حتى وإن كان ذلك بمجرد وجوده في روما في تلك

المرحلة، وقد كان غورباتشوف ذكيًّا بما فيه الكفاية ليأخذ شعبية برلينغير في اعتباره، والتي أدرك جيدًا أن بإمكانه استقطابها والفوز بها هو الآخر. ولم تكن مهارات التواصل تلك واضحة لأعضاء الأمانة العامة السوفييت، ولكن غورباتشوف لم يكن ليتركها جميعها لسكان الفاتيكان ليتحلوا بها وحدهم. وفي نهاية زيارته، عاد غورباتشوف إلى موسكو وقد ضم أوراق لعبه إليه.

بريطانيا والاتحاد السوفيتي: فرص للتعاون في مجال الأعمال؟

بعد مرور ستة أشهر على زيارة حزبه لروما، توجه غورباتشوف إلى لندن على رأس وفد برلماني. وقد صعَّب تاريخ بريطانيا وروسيا المشترك دعم الفكرة الأوروبية بشكل كامل. وفي 18 ديسمبر 1984، ألقى خطابه على كلا مجلسَي البرلمان اللندنيين، ثم ذاع صيته في الأوساط العلمية والرسمية بصفته رجل المرحلة المقبلة. وقد نجح غورباتشوف في مقابلته الأولى مع رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر في أن يحوز إعجابها؛ بضحكاته وابتساماته اللطيفة، وجاءت احتمالية التعاون المشترك بين موسكو ولندن في مجال الأعمال كأهم نتائج هذا اللقاء على الإطلاق. وبالفعل، فقد كان هناك الكثير من الأعمال لإنجازها؛ فلم يشهد العِقد الذي تلي عام 1975 – وهي السنة التي أطاحت فيها تاتشر بمنافسها على زعامة حزب المحافظين إدوارد هيث – تحسنًا مطردًا على صعيد الوفاق بين القوى العظمى، والذي كان قد بدأ يلوح في الأفق من قبل.

وقد أشارت دعوة بريطانيا لغورباتشوف، وتلبيته لها إلى أن بريطانيا لا يزال بإمكانها أن تلعب دورًا فعالًا في المفاوضات بالرغم من تضاؤل قوتها. وكما سيتضح لاحقًا، فقد ساهمت التطورات التي حدثت في هذا العِقد – وخاصةً في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية – في إيجاد مناخ من البرودة العالمية المتجددة، في ظل السباق المحموم على التسلح، والذي كان يهدد كل شيء وقتئذٍ. وفي محادثة خاصة أجراها مع تاتشر، عرض غورباتشوف رسمًا تخطيطيًّا لجميع الترسانات النووية حول العالم، مقسَّمًا إلى آلاف المربعات التي يمثل كل منها ترسانة كفيلة بتدمير البشرية كلها، كما أخبر نواب البرلمان البريطاني أنه قد حان الوقت لإجراء مفاوضات حول الخروج من النزاع بين الشرق والغرب.

اكتسبت مارغريت تاتشر – والتي كانت تكبر غورباتشوف بستة أعوام – نفوذها بفوز المحافظين بالانتخابات العامة في مايو 1979، بعد أن تم سحب الثقة من حكومة كالاهان في مارس 1979. وبالفعل فقد كان هناك تشابه كبير بين وصول كل من تاتشر وغورباتشوف إلى السلطة؛ فكلاهما كان يشعر بأنه حان وقت التغيير خاصةً في ظل عدم عمل المؤسسة الاقتصادية السياسية في كلتا الدولتين بشكل فعال. وبصفته الأمين العام الجديد للحزب، تحدث غورباتشوف عن تحول أسس الإنتاج المادية الفنية؛ حيث لم يكن هناك بُدٌّ من وجود دور فعال في الارتقاء بالاقتصاد السوفيتي إلى أعلى معدلات الإنتاج في العالم. ومع ذلك، فلم يكن هناك – على ما يبدو – أي تغيير في المسار الاستراتيجي الذي وضعه أسلافه. غير أن المعنى الحقيقي لذلك لم يكن واضحًا بعد، ولكنه أوضح أن غورباتشوف كان رجل فعل، تمامًا كما كانت تاتشر سيدة فعل كذلك، والتي بدورها كانت تتوق لإحداث التغيير الخاص بها؛ فتعين عليها ابتداع "المذهب التاتشري". ولذا، فقد كان كلا السياسيين حريصًا على إيجاد فرص جديد للتعاون المشترك في مجال الأعمال، كما كانا على دراية كاملة بتوسع الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في نطاق أوروبا الشرقية والغربية.

القادمون من الشمال: انضمام بريطانيا والدانمارك وآيرلندا لأوروبا:

في 1973، انضمت كل من الدانمارك، أيرلندا والمملكة المتحدة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وقد ساهم التاريخ المميز لكل من هذه الدول على تغيير النظرة لأوروبا، فصارت أيرلندا أو ل الدول الأعضاء من خارج حلف شمال الأطلسي. وقد تقدمت النرويج بطلب للعضوية في ذات الوقت، ولكن جاء تصويت جمهور الناخبين النرويجي بالرفض، فتم سحب الطلب. وكان من الواضح أنه لا مفر من التوسع الشرس للاتحاد الأوروبي؛ فقد كان لكل من الأعضاء الجدد أسبابه الخاصة للانضمام، ولكلٍ كان هناك تبعات وعواقب. فمثلًا، منح انضمام الدانمارك للاتحاد الهوية الأوروبية الكاملة للدول الاسكندنافية، وتطلعت أيرلندا إلى تشكيل هوية أوروبية متجددة لنفسها، فقد كانت –

على الرغم من تشتتها – ذائعة الصيت بين الدول الناطقة بالإنجليزية حول العالم. وفي ظل أزمة شمال أيرلندا في تلك المرحلة، وتدهور العلاقات بين دبلن ولندن، لم يكن من المحتمل أن تتبنى كلتاهما – كدولتين في ذات شبه الجزيرة – موقفًا واحدًا تجاه القضايا السياسية في أوروبا.

هذا وقد كان لعضوية بريطانيا أوضح أثر في إثارة أكبر المشاكل؛ فقد كان من الممكن أن تتسبب الصعوبات الاقتصادية والصناعية التي تواجهها في أن تصير رجل أوروبا المريض، ولكنها طالبت بمقعد على الطاولة العليا. على كل حال، فقد كان هناك الكثير من النقاش الدائر حول بنود وشروط مشاركة بريطانيا في ظل الشكوك، بالأحرى العداوة، المثارة ضد أوروبا والتي باتت واضحة للجميع. في يناير 1977، جاء السياسي البريطاني روي جنكينز رئيسًا للمفوضية الأوروبية ، ولكن وجهة النظر البريطانية التي عرضها كانت بالكاد نموذجية. وقد عقدت المملكة المتحدة أول دورة رئاسية للجماعة في النصف الأول من عام 1977، لكنها لم يكن لديها رؤية شاملة لأوروبا لتقدمها؛ فقد كان انشغالها بالسياسة الزراعية المشتركة. وكان البريطانيون حذرين تجاه أية مؤشرات على المركزية المتنامية، ولكن ذلك لم يفلح في تجنيب المؤسسات ذات الطابع الأوروبي بعض الشيء. ولم ينجح مقترح العملة الموحدة في جذب الكثير من الانتباه في لندن، وفي 1979، أعلنت بريطانيا أنها لن تنضم بشكل كامل لعضوية النظام النقدي الأوروبي. وبطبيعة الحال، لم تكن تلك المشكلات لتؤخذ بعين الاعتبار في الانفصال الأكاديمي، ولكن بريطانيا كانت تواجه أزمة طاحنة على الصعيدين السياسي والاقتصادي؛ فقد كان معدل التضخم في تزايد مطرد وصل إلى قمته عام 1975 بـ 26٪. مما اضطر حكومة حزب العمال أن توافق – وبصعوبة –على إجراء التخفيضات التي طلبها صندوق النقد الدولي كشرط لقبول طلب القرض. في نظر البعض، فإن انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي لم يسهم في حل أزماتها بقدر ما زاد منها؛ فباختصار شديد، لم يكن التنسيق الأوروبي نشاطًا بهدف التعاون والتفاعل.

لم تكن مارغريت تاتشر تتصور فكرة الهوية الأوروبية لبريطانيا؛ وذلك نظرًا لخلفيتها

المعرفية والتي لم تكن تاريخية بقدر ما كانت تعليمية وقانونية. فلم يكن تزلجها في سويسرا منذ عام 1960 ليعطيها الدراية المكثفة بالثقافة. ولم تقتنع تاتشر بمقولة "أوروبا أو لًا"، بل لم تكن تعتقد أن أيًّا من قادة أوروبا الآخرين قد يقتنع بها ويطبقها. وقد كان جوهر الاتحاد هو المفاوضات الشاقة بين الأعضاء المتقاتلين حول مصالحهم القومية؛ فرئيس الوزراء البريطاني – على سبيل المثال – يتعين عليه أن يرعى المصالح البريطانية في المقام الأول. رأى الشعب البريطاني أنه يجب إصلاح السياسة الزراعية المشتركة التي وضعت قبل عضوية بريطانيا بالاتحاد. وبالفعل، فقد شهدت السنوات الأولى من تولي تاتشر رئاسة الوزراء معارك حول الميزانية وتسديد الديون. وقد لاقى أسلوبها استحسانًا كبيرًا لدى البريطانيين، في حين أثار غضب حكومتي فرنسا وألمانيا الاتحادية اللتين أكدتا سرًّا وعلنًا أن بريطانيا لم تكن مجتمعية بشكل كافٍ.

القادمون من الجنوب: انضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال لأوروبا:

أضاف قبول ثلاثة أعضاء جدد: اليونان (1981) والبرتغال وإسبانيا (1986)، بعدًا جديدًا للاتحاد. وفي 1981، بعد الانتخابات العامة، قام أندريا باباندريو، وهو والد وابن لرئيسي وزراء يونانيين، بتشكيل أول حكومة اشتراكية في تاريخ اليونان. وقد نظرت جميع الدول إلى نتيجة هذه الانتخابات كدليل قاطع على أن اليونان قد تقبلت الديمقراطية بكل صدر رحب. في 1979، قاطع كل من حزب باباندريو والحزب الشيوعي الجلسات البرلمانية، ونظريًّا، فقد كانت الحكومة الجديدة بحاجة إلى استفتاء مبدئي، وهو ما لم يحدث قط. وبعد اكتساب الحق لإجراء بعض التغييرات البسيطة جراء إعادة المفاوضات عام 1984، بات واضحًا أن الانسحاب ليس من الخيارات المطروحة لدى باباندريو . استفادت اليونان كثيرًا من المعونات الزراعية، ومع ذلك، فلم تكن توجهات اليونان بقيادة باباندريو واضحةً بالشكل الكافي. وقد نُفِيَ باباندريو مرتين على مدار حياته: أثناء الحرب العالمية الثانية، وأثناء فترة حكم العقداء، كما صار مواطنًا أمريكيًّا، ولكنه تنازل عن الجنسية بعد ذلك. وفي ثاني عودة له إلى اليونان، ورغم عدم انسحاب بلاده من حلف شمال الأطلسي، فقد كان خطابه السياسي معاديًا لأمريكا، وقد برز خارج الصفوف بقيامه

– كأول غرب أوروبي يقدم على خطوة كتلك – بزيارة رسمية للقاء الجنرال ياروزلسكي في وارسو عام 1984.

ولذلك، فقد كان من الصعب التكهن بالوضع الذي أرادته اليونان لنفسها بالتحديد بزعامة باباندريو، مما أصاب المراقبين الخارجيين بالقلق حيال قاعدتهم الميزانية دون النظر إلى ترحيبهم بسياساته الاجتماعية من عدمه. إضافةً إلى العلاقات اليونانية التركية، والتي دقت ناقوس الخطر في الغرب الأوروبي. فيما بقيت قبرص نقطة مضيئة، فكان باباندريو أول رئيس وزراء يوناني يزور تلك الجزيرة. وقد مارست الحكومة اليونانية ضغوطات، بعيدًا عن تركيا ذاتها، لتضمن عدم اعتراف أي دولة أخرى بما يسمى بجمهورية شمال قبرص التركية، والتي أعلنها القبارصة الأتراك في نوفمبر عام 1983. ولما كان حلف شمال الأطلسي في اليونان يشكل تهديدًا واضحًا لوحدة أراضيها، فلم يكن من المفاجئ أن تحتل اليونان مكانًا فرديًّا في الاتحاد. ورغم تطبيعها لتصير جزءًا أوروبيا فريدًا، إلا أن هذا التطبيع لم يسهم على الإطلاق في تخفيف حدة الشكوك التي ساورت اليونانيين بأنه يتم تخويفهم ليتوافقوا وهذه المعايير الدخيلة عليهم. ومن جانبهم، فقد خشي متنمرو الشمال والغرب إلا يتم الضغط على اليونان بالشكل الكافي، ولكنهم أقروا – ضمنيًّا – بأنه يجب احترام بعض خصوصيات الشأن اليوناني، في ظل وجود أمل بأن تعزز عضوية اليونان ديمقراطيتها وسط انعدام الاستقرار المتزايد في جنوب شرق أوروبا بأسره.

في مايو 1980، توفي المارشال تيتو، الرئيس اليوغوسلافي المرموق، متعدد القصور والزيجات، والحاصل على الكثير من الميداليات، في سلوفينيا، بعد حياة حافلة بالمفارقات. فقد تنقل بين جنسيات مختلفة: جنسيته اليوغوسلافية، وشرق وغرب أوروبا، ودوليًا بين واشنطن وموسكو إلى التحالفات المتقلبة بين دول عدم الانحياز. ولما لم يكن هنالك أحد ليقرَن به خلفًا له، فقد أثيرت فور وفاته التساؤلات حول بقاء الدولة اليوغوسلافية؛ فقد كان تيتو هو الوحيد القادر على إبقائها متماسكة.ولم تزل الحرب الباردة، وإن بدأ دورها في التراجع، هي التي تحدد تشكل التحالفات في شبه جزيرة البلقان. ومع ذلك، فقد خططت اليونان على المدى الطويل لضم البلقان إلى صفها في النزاعات على بحر إيجة مع تركيا. لم

يستطع أحد أن يتوقع إلى أي تحالف قد ينضم نيكولاي تشأو شيسكورئيس رومانيا لاحقًا، ولا ما سيشكله وجوده بعد ذلك. فعلى سبيل المثال، حل تشاوشيسكو ضيفًا على الملكة إليزابيث الثانية في قصر باكينجهام في يونيو 1978، وقد أشادت الحكومة البريطانية بتفكيره الاستقلالي. كانت رومانيا تتبع استراتيجية قديمة في التصرف كدولة غرب أوروبية أوجدها حظها السيئ في جنوب شرق أوروبا، في ظل مخاوف عالمية من اشتعال النزاعات العرقية في البلقان مرة أخرى بعد أن خمدت لفترة.

شكل قبول عضوية اليونان في الاتحاد الأوروبي سابقة مشجعة لإسبانيا والبرتغال للإبقاء على طلب العضوية؛ فقد تقدمت دولتا شبه الجزيرة الأيبيرية بهذا الطلب في أواخر السبعينيات، لكن لم يتم قبول طلبيهما حتى عام 1986. وقد كانت البرتغال منشغلة انشغالًا تامًّا في العقد الفائت في ثورتها المشتعلة؛ فعلى الصعيد البرتغالي، تشابكت العلاقات الشخصية والتنظيمية. وقد حشد ماريوسوريس مؤيديه من الاشتراكيين في وجه الشيوعيين، ولكن حكومته التي شكلها عام 1976 لم تلبث أن استمرت لعامين فقط، وتلاحق رؤساء الوزراء بعد ذلك سريعًا حتى عودة سوريس مرة أخرى عام 1983، وإن لم تستمر حكومته طويلًا هذه المرة كذلك. نجح سوريس في إقناع الرأي العام البرتغالي بأن البرتغال يجب أن تنضم هي الأخرى للاتحاد الأوروبي، مستغلًا السنوات التي قضاها في المنفى في فرنسا في تكوين علاقات وطيدة بالقادة الاشتراكيين في أوروبا كميتيراند وبرانت. وقد ساهم نجاحه في ذلك – وإن كان وقتيًّا – في توجيه البرتغال نحو أن تصير جزءًا هامًّا من أوروبا تطبق الديمقراطية الاشتراكية وتلتزم بها، وقد نجح بكل تأكيد في جعل العالم ينظر إلى البرتغال كدولة لا محافظة ولا كاثوليكية المذهب رغم عدم تأكد توجهاتها حتى ذلك الوقت.

لم تكن السياسة الإسبانية الجديدة – رغم عدم انفتاحها بالشكل الكافي – معقدة. ورغم وفاة فرانكو عام 1975، لم يندثر المذهب الفرانكوي؛ فقد رأى خوان كارلوس، المولود في روما والذي تلقى تعليمه بين سويسرا وإسبانيا، أنه الأحق بعرش إسبانيا. ولم يكن الهدف من الدعوة إلى التحول إلى الديمقراطية في إسبانيا هو تخويف المحافظين، وقد

كان أدولفوسواريز – والذي كان ماضيه فرانكويًّا لكنه عمل مع مجلس وزراء ذي قاعدة عريضة – الساعد الأيمن للملك، والذي عهد إليه الملك للاضطلاع بمهامه. وظلت الحرب الأهلية معلقة على السياسات الإسبانية، لكن تم بذل الكثير من الجهود على جميع الأصعدة حتى لا يصير انتقال السلطة فرصة سانحة لتصفية الحسابات القديمة. وقد توجه الملك إلى سواريز وفيليب غونزاليس – الزعيم الاشتراكي – وهما الاثنان من جيله. وقد رأت أوروبا أن إسبانيا حازت قيادات شابة. بقي سواريز في السلطة ما بين عامي 1977 و1981 بعد انتخابات برلمانية كاملة، والتي فاز فيها حزب اليمين المركزي بأغلبية المقاعد. أرسى دستور 1978 قواعد الدولة الدستورية، كما منح السلطة لنحو 17 منطقة مستقلة على درجات متفاوتة. وبعد أن جاء كالفوسوتيلوخلفًا لسواريز، فشلت محاولة للانقلاب العسكري عام 1981. في العام الذي يليه، وبعد نصر برلماني ساحق، قام غونزاليس بتشكيل حكومته الاشتراكية، والتي انضمت إسبانيا في عهدها إلى الاتحاد الأوروبي، وبذلك حان وقت التحول للمعاصرة. وفي وقت قصير بالفعل، كانت إسبانيا قد نجحت في التأقلم على النمط الأوروبي المعتاد في تأرجح النظام الانتخابي بين أحزاب اليمين واليسار.

على كل حال، فقد منح الثلاثة أعضاء الجدد، وإيطاليا، بعدًا متوسطيًّا واضحًا. وكما يتضح لاحقًا، فقد كان التناقض بين شمال أوروبا وجنوبها يزداد وضوحًا بمرور الوقت. وعلى صعيد الثروة الاقتصادية ورأس المال السياسي، فقد كان الشمال والجنوب ملتزمين بتطبيق قواعد الاتحاد ذاته. فيما بقيت اليونان، وإسبانيا والبرتغال والمملكة المتحدة خارج آلية معدل التبادل المخصصة لتشغيل نظم الإدارة البيئية الجديدة. وشكل خلق التناغم من الاختلاف – مع مراعاة التفرد – تحديًا ضخمًا.

ظل التكهن بمستقبل أوروبا صعبًا، ومع ذلك فقد كان تشوش صورته مع كل ارتقاء يحدث – سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي – أمرًا واقعًا لا يقبل الجدل. انضمت البرتغال واليونان مع أيرلندا والدانمارك وهولندا إلى مصاف الدول الصغيرة، ولكن وضع إسبانيا كدولة منبعثة من جديد كان مختلفًا؛ فقد كان من المقرر لها أن تنضم إلى التيار الأوروبي بشكل واضح. وقد عززت عضوية إسبانيا، وتليها البرتغال، في الاتحاد

الأوروبي من تعاملاته التجارية والثقافية واللغوية مع وسط وجنوب أمريكا – مع قدوم بعض الجنوب أمريكيين إلى ما أسموه وطنهم. في زيارته لسانتياجودي كوزموبوليتان بغاليسيا في نوفمبر 1982، دعا البابا يوحنا بولس الثاني، في حضور الملك خوان كارلوس، إلى أن تكون أوروبا القديمة منارة الحضارة للعالم أجمع. على كل حال، فسرعان ما اتضح أن إسبانيا الكاثوليكية لم تكن صلبة بقدر ما توقع البابا؛ فقد باشرت حكومة غونزاليس في إجازة الإجهاض، واتخاذ العديد من الخطوات التحررية على سبيل الليبرالية، مما رأت فيه الكنيسة إهانةً لها. وفيما يتعلق بموقفها السياسي، فقد أكدت إسبانيا بزعامة غونزاليس عضويتها في حلف شمال الأطلسي، الذي كانت البرتغال من أعضائه المؤسسين، بعد إجراء استفتاء في عام 1986، رغم معارضة حزبه لهذا الأمر في الماضي. ولكن مستقبل جبل طارق هدد علاقات إسبانيا الممتازة مع المملكة المتحدة.

دمج وانتقال؟ الشعب، والدولة، والأقاليم

انطلقت إسبانيا الجديدة انطلاقًا ملفتًا. وعلى الصعيد الداخلي، فقد أثار التوازن بين الأقاليم، وخاصة كاتالونيا والباسك وغاليسيا، والحكومة المركزية في مدريد، التساؤل الأزلي حول من الذي يتحدث بالنيابة عن إسبانيا. وكان لهذا التوازن أصداءٌ عديدةٌ لدى جميع الدول الأعضاء، مع تفاوت درجات تلك الأصداء. إلا أن تنظيم الأقاليم والشعب والدولة والموازنة بينهم وقع تحت ضغط، وتحدث بعض المحللين عن صعود أوروبا الإقليمية. وعلى الصعيد الداخلي بين الحكومات، مثَّل تكوين الاتحاد ضغطًا هائلًا، وإن لم يكن ذلك التفويض معلنًا بشكل رسمي. وقد ساد لفترة طويلة اعتقاد أن فرنسا دولة مركزية غير متهاونة مع التنوعات الثقافية واللغوية الباقية فيها حيث تتحكم باريس في تقرير كل شيء. ومع ذلك، فقد منح قانون اللامركزية الذي صدر بفرنسا عام 1982 دفعة جديدة لمبدأ التقسيم الإقليمي في ظل ظهور هياكل إدارية جديدة. ولم تعد فرنسا نقيض ألمانيا الاتحادية، بالرغم من أنها لم تكن قد صارت دولة فيدرالية هي الأخرى بعد. وقد أعجبت الكثير من الدول المركزية بمبدأ المقاطعات الألمانية، لكن بعض الاستقلاليين الإقليميين هددوا بتقويض أسس الدولة القائمة. فعلى سبيل المثال، كان مدى الحكم

الذاتي الذي ستتلقاه كورسيكا في ظل وقوعها ضمن فرنسا موضع نقاش متجدد ومع ذلك غير محلول. كما كان التفويض موضع نقاش كبير في المملكة المتحدة، ولكن في استفتاء 1979 الذي أُجرِيَ في اسكتلندا وويلز، لم يتوافر الدعم الكافي للهياكل الجديدة، بالرغم من احتمالية تجدد هذه القضية. ظلت المملكة المتحدة في مشهد الصراع السياسي في أيرلندا الشمالية؛ فقد كانت الخلافات بين الكاثوليك والبروتستانت هي أساس الصراعات بين الهويات الإقليمية والقومية. فلم يكن انتماء الحكومتين الأيرلندية والبريطانية لذات الاتحاد يعني بالضرورة أن يتوصلا لحل مقبول لتلك النزاعات.ومع ذلك فقد كانت بروكسل، وهي معقل المفوضية الأوروبية ، مدينة مليئة بالحساسية تجاه القضايا اللغوية بين الفرنسية والفلمنكية الهولندية. وقد كانت عاصمة الاتحاد الأوروبي هي ذاتها عاصمة بلجيكا، التي كان من الممكن أن يضيع قسمها في ظل تراكم القوى والصلاحيات عليهما أكثر فأكثر. وبلا شك، فقد كانت بروكسل مثالية لتكون عاصمة الاتحاد المبدئي ذي الأعضاء الستة، لكن موقعها بدا بعيدًا عن كل من أثينا ولشبونة.

تضم الكثير من الدول الآن العديد من الهياكل الاتحادية وشبه الاتحادية بتفاوت. استقبل المتحمسون مزيدًا من الديمقراطية بترحاب شديد، فيما شكك المشككون في معايير الحكومة الإقليمية. وقد بدا في بعض الأحيان أن مستقبل الدولة القومية ووجودها كان على المحك، وقد مسَّت هذه الاحتمالية طبيعة الاتحاد في صميمها. وفيما كان الاتحاد يواصل اندماجه، كانت الدول المكونة له تتفكك، مما جعل أوروبا، التي كانت ترسي قواعد القومية، تبدو وكأنها تهجر تلك القومية مع مضيها قُدُمًا. فيما رأى البعض الآخر أن الإقليمية لم تكن قط لتعني إعطاء السلطة للشعب، بل إضعاف الدول الموجودة لصالح مشروع المركزية الذي وصلت أوروبا الاتحادية إلى نهاية طريقه، سواء أقبلت الشعوب به أم لم تقبل.

اللاعبون الكبار: فرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية

بالرغم من وجود الاتحاد الأوروبي، إلا أن شيئًا لم يكن ليغير من حقيقة أن اللاعبين الكبار، وبالأخص فرنسا وبريطانيا، لم يكونوا على استعداد للاتحاد سويًّا والتخلي عن الأدوار العالمية التي اعتادوا أن يلعبوها على مر تواريخهم؛ فلم تبد أي منهم ترحيبًا كبيرًا

بالسياسية الخارجية المشتركة إلا إذا كانت وفق شروطها الخاصة. ورغم كون ألمانيا الاتحادية جزءًا هامًّا من الاتحاد الأوروبي وأحد لاعبيه الكبار، إلا أنها – على عكس قرينيها – كانت تفتقر إلى الروابط اللغوية والثقافية المتصلة التي منحت فرنسا وبريطانيا درجة من الحضور الدولي بالرغم من التصفية الاستعمارية. وقد ساعد ماضيها الخاص، ودستورها الحالي بالأحرى، على استبعاد أي دور عالمي قد يتطلب إسقاط القوى. إضافة إلى ذلك، فإن التساؤل عن مستقبل ألمانيا قد وضعها في وضع مختلف عن أقرانها. وفيما بينهم، فقد صاغ اللاعبون الكبار – بعد نقاشات كثيرة – رؤية أوروبا لأمريكا. وكما ذُكِرَ سالفًا، فقد أضعف الموقف الداخلي الإيطالي من وضعها الدبلوماسي في الاتحاد، فيما حاولت الدول الصغيرة اللحاق بالركب قدر استطاعتهم. وظلت إشكالية أن يتمكن اتحاد مؤلف من اثنتي عشرة دولة أن يصوغ رؤية مشتركة للعالم ، وفي المقابل فلم يستطع العالم الخارجي أن يحدد من يتحدث بالنيابة عن أوروبا رغم معرفته التامة بلاعبيها الكبار.

لم يتم التوصل لاتفاقية إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والميزانية – التي تشمل استجواب بريطانيا حول مساهمتها – حتى انعقاد قمة وزراء الاتحاد الأوروبي في يونيو عام 1984 بفونتينبلو، ثم أنشأ المجلس في حركته لجنتين لدراسة مستقبل الاتحاد الأوروبي في أعقاب ذلك. وقد كان البرلمان الأوروبي المنتخب بشكل مباشر، فيما كانت سلطاته محدودة قبل ذلك، حريصًا على تأكيد ذاته وتعطيل ما أسماه البعض قبضة الحكومة على تنمية الاتحاد، الأمر الذي ذاع صيته كتصرف اتحادي. وفيما ساد اعتقاد أن الاتحاد كان فوضويًّا، فقد تعين عليه أن يسعى نحو مزيد من الدمج على الصعيد الرسمي، وإلا كان سيتوقف. هذا وقد تم طرح الكثير من وجهات النظر؛ فعلى سبيل المثال اقترح حزب العمال البريطاني في انتخابات 1983 أن تترك بريطانيا الاتحاد الأوروبي ورُفِضَ هذا الاقتراح. لم تكن مارغريت تاتشر، والتي أعيد انتخابها مرة أخرى، متحمسة نحو بقاء بريطانيا في ركب الاتحاد، فعملت على إنشاء سوق داخلية حقيقية لتحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى، لكنها لم ترد تنفيذ مشروعات اقتصادية متكلفة. كان يجب أن تسترجع الدول حق الفيتو الذي كانت تمتلكه، وفي مارس 1985 ذكرت إحدى لجان الفونتينبل ذلك

الأمر. وبعد عدة أشهر، تم تقديم وثيقة فرنسية – ألمانية بعنوان "مسودة اتفاقية الاتحاد الأوروبي" إلى قمة مجلس ميلانو بادئةً بذلك صيفًا طويلًا من المفاوضات على أمل تحديد مستقبل أوروبا مرة أخرى. ومع ذلك، فقد ظلت التوجهات الفردية للاعبين الكبار على قوتها.

كانت فرنسا قلقة حيال كون الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ميالًا إلى الأطلسية أكثر منها إلى الديغولية، وهو ما افترضه بعض المحللين سلفًا، وقام بومبيدوبتأكيده، وقد صح ذلك بشكل بسيط. كان لدى فرنسا مصالح محددة في الشرق الأوسط لتبني وجهات نظر بسيطة لكنها هامة فيما يخص الولايات المتحدة. وعلى الأرجح، فلم يكن الآوان قد فات لفرنسا أن تشكل شبكة من العلاقات العربية والأفريقية والأوروبية في الشرق الأوسط. عاد آية الله الخوميني إلى طهران من منفاه في باريس على متن الخطوط الجوية الفرنسية في فبراير 1979. وقد بدا جيسكار حريصًا على مقابلة بريجنيف – سواء في فرنسا، موسكو، أو وارسو– أكثر من حرصه على مقابلة أي رئيس أمريكي. هذا وقد بدت مقابلة بريجنيف في وارسو محاولة متعمدة لإظهار عدم إنزعاج فرنسا من الغزو السوفيتي لأفغانستان. تزامنت ولايتا جيسكار وكارتر في الفترة من 1977 حتى 1981، ورغم ذلك فلم يلتقيا بشكل فردي إلا مرة واحدة عام 1978 في باريس حيث زارا شواطئ النورماندي. وأبدى كارتر امتعاضه من برود دي غول تجاه الولايات المتحدة، محررة فرنسا، فأوضح جيسكار أن الجنرال دي غول تحتم عليه أن يستعيد التقدير الذاتي الفرنسي. وتأكيدًا منه على دخول فترة جديدة، ألقى جيسكار خطابه في نورماندي باللغة الإنجليزية التي أجادها إجادة تامة، ولكن فرنسا لم تكن لتقبل بدور هامشي في عالم إنجليزي – أمريكي.

انتخب فرانسوا ميتران رئيسًا لفرنسا عام 1981. وقد كان لديه اقتراح قيم بأن تتنازل إنجلترا عن عضويتها الكاملة في الاتحاد الأوروبي نظرًا لتصرفاتها الغريبة مؤخرًا، وأن تطالب بوضع خاص لها، وهو ما رفضته تاتشر رفضًا تامًا. وقد كانت المواجهات بين تاتشر وميتران جزءًا من المناورات الفرنسية – البريطانية التقليدية على المنصب

الاستطلاعي لعب الاثنان فيها دورًا مشتركًا. على أي حال، فقد كان الأمر متعلقًا بالخبرات الفردية؛ ففي عام 1943 بدأت تاتشر حديثة السن في تعلم الكيمياء بجامعة أكسفورد، في حين انضم ميتران إلى جبهة المقاومة عاملًا لحساب أسرى الحرب في ظل حكومة فيشي منذ هروبه من معسكر أسرى الحرب الألماني، فقد كان ماضيه المثير للجدل إبان فترة الحرب على النقيض تمامًا من ماضيها الهادئ، ولم يكن ما يفصل بينهما هو قلة ذكرياتهما المشتركة فحسب.

فعَّل ميتران دستور الجمهورية الخامسة بقوة، غير ملتفت لانتقاده لتلك القوة سابقًا، وقام بحل الجمعية الوطنية في ظل تأمين الانتخابات لتأييد الأغلبية المطلقة من الاشتراكيين وحلفائهم. ضمت حكومة بيير موروا أربعة وزراء شيوعيين بالرغم من الانخفاض الحاد الذي شهده رصيد الحزب من المقاعد في الجولة الثانية من التصويت. وقد بدت نية النظام الحاكم الجديد تجاه القطيعة الحاسمة مع الرأسمالية واضحة، تمامًا كما كانت نية تاتشر تجاه مقاطعة الاشتراكية. ولكن مع مواجهة أزمة ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة والتضخم السريع، اضطر ميتران لكبح إجراءات المقاطعة بعد جدالات ونزاعات كثيرة داخل الحزب. وقد اتهمته بعض الأوساط بأمركة الحزب الشيوعي، وتقليل ولائه للماركسية. ويبدو أن فرنسا لم تكن لتستطيع المقاومة بمفردها، وذلك – جزئيًّا – بسبب نظم الإدارة البيئية؛ فقد انهزم أولئك الذين قاوموا هذه النظم. ثم جاء جيل جديد من الوزراء الفرنسيين الذين تنكروا للمبادئ التي تبنوها بحماس عام 1968.

في بداية فترة ولايته، تبني ميتران موقفًا باردًا تجاه الولايات المتحدة. وقد أعطى خط سيره من المكسيك إلى الجزائر والهند بين عامي 1981 و1982 انطباعًا بعدم الانحياز، إضافة إلى الوثيقة الفرنسية – المكسيكية التي أقرت التضامن مع المتمردين ضد المجلس العسكري في السلفادور، والذي كانت تدعمه أمريكا. ولكن بعد مرور عامين، استُقبِلَ رئيس هذا المجلس العسكري في باريس. ولم تكن لدى ميتران أي نية لانسحاب فرنسا من حلف شمال الأطلسي، أو التخلي عن أسلحتها النووية. وفي زيارته لموسكو عام 1984، ألقى محاضرة عن حقوق الإنسان، وقد خاطب البرلمان الألماني في العام الذي سبقه مناشدًا إياه بقبول إدخال صواريخ البيرشينغ II وكروز، التي عارض اليسار استخدامها في العديد

من دول أوروبا. وقد أثار طلبه ذاك تعجب البرلمان الألماني في ظل رفض الأول إدخال أية صواريخ أمريكية إلى الأراضي الفرنسية. ورغم موقف فرنسا الواضح تجاه القضايا الشرق أوسطية وإبدائها التعاطف والتفهم للوضع العربي، فقد كان ميتران أو ل رئيس فرنسي يذهب إلى إسرائيل في زيارة رسمية. كان موقف فرنسا المعادي للولايات المتحدة واضحًا على طول الخط لكل من اليمين واليسار، إلا إنه لم يكن مطلقًا، فقد بدا أن هذا الموقف قد تغير وأبدى الرأي العام الفرنسي إعجابه بالرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريغان. ولم يرحب الرأي العام الفرنسي بفرض بولندا للأحكام العرفية، ولذلك فقد ظلت فرنسا في صف غرب أوروبا مع إصرارها على وجهة النظر الخاصة بها. وفي الفترة ما بين عامي 1976 و1984، انشغلت فرنسا عن أوروبا بإجراء تجارب نووية سرية في بولونيزيا الفرنسية دون الالتفات إلى معارضة دول جنوب المحيط الهادئ لهذه التجارب، بل قامت عناصر الأمن الفرنسي بتفجير السفينة غرينبيس رينبوواريور في ميناء أوكلاند بنيوزيلندا في يوليو عام 1985. فاستقال وزير الدفاع الفرنسي، لكن ميتران ذهب بنفسه إلى جنوب المحيط الهادئ حيث أجريت تلك التجارب لإعطاء الموافقة على استمرارها.

انشغلت بريطانيا هي الأخرى بالعالم الخارجي عن أوروبا. فمثلًا، لم يكن الكثير من الشعب البريطاني يدرك وجود جزر فولكلاند حتى وقعت فيها تلك الأزمة عام 1982. ففي أعقاب الغزو الأرجنتيني لتلك الجزر في ذلك العام، أرسلت بريطانيا قواتها لاستعادة تلك الجزر؛ فقد كانت حياة ألفي مواطن بريطاني على تلك الجزر أمرًا هامًا للحكومة البريطانية، ولم تكن بريطانيا لترضخ لأي عدوان على أراضيها مهما كانت بعيدة، فيما ظل التضامن المجتمعي مع تلك القضية غير واضح. ولم يكن من المحتمل وقوع حوادث مشابهة، مثل العدوان على جزر تريستان دي كونها النائية في جنوب المحيط الأطلسي. لم تشعر رئيسة الوزراء بالحماس تجاه مجلس الكومونولث، والذي كان رئيسه الفخري هو ملكة بريطانيا ذاتها، والذي شعر به الجميع بشكل واضح. كانت جمهورية آيرلندا غير مساعدة على الإطلاق في ظل وجودها في الأمم المتحدة، مما اضطر السفير البريطاني إلى الاعتماد على الكومونولث في الحصول على الدعم الدبلوماسي بشكل أكبر من اعتماده على شركاء بريطانيا الأوروبيين. وقد كان لهذا الموقف الفاتر من جانبهم أسباب عدة؛ فقد

ضمت الأرجنتين عددًا كبيرًا من السكان ذوي الأصول الإيطالية. لهذا، فإن أزمة جزر فولكلاند نمَّت الحس الوطني البريطاني أكثر من التعاطف الأوروبي العام. وفي تلك المرحلة، فقد كان ما يهم الحكومة البريطانية هو موقف الإدارة الأمريكية، والعلاقة بين رئيس الوزراء والرئيس، والتي كانت أساسية. وعلى الرغم من وجود بعض الاضطرابات، كانزعاج تاتشر من الغزو الأمريكي لجزيرة غرينادا في الكاريبي والتابعة للكومونولث، فقد اتفق الزعيمان على بدء مرحلة جديدة من العلاقات الأنجلو–أمريكية، وعلى نطاق أوسع فقد تشارك الاثنان الرؤية ذاتها تجاه العالم.

كانت قناعة هيلموت شميت(المستشار الألماني للاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في الفترة ما بين عامي 1974 و1982) الأساسية هي عدم مقدرة ألمانيا على قيادة العالم سياسيًّا أو عسكريًّا؛ فقد كان بريطاني النزعة إلى حد كبير. ساعده على ذلك طلاقته في الإنجليزية لا الفرنسية، التي اكتسبها من عمله كسائق لسيارة أجرة في ماساتشوستس، بوسطن. وقد استمتع بحياته الهانزية حين جاء من هامبورغ، وكان على استعداد تام لإبرام صفقات مع برلين الشرقية، والاستفادة من القوة المالية لبون لزيادة تدفق الزوار الألمان من الغرب إلى الشرق، وبالتالي الإبقاء على وحدة الأمة الألمانية. لكن ماهية هذه الوحدة لم تكن واضحة، وقد ظل مؤرخو ألمانيا يتجادلون حول كون الأمة الألمانية بدعة فيما بعد أوروبا الاتحادية جدالًا قويًّا. هذا وقد سببت عدم رغبة شميت في التعامل مع الحيادية توترًا متزايدًا داخل الحزب. وبسقوط حكومته عام 1982، كان على خليفته هيلموت كول – من الحزب المسيحي الديمقراطي – أن يتعامل مع أكثر الأوضاع الألمانية مأساوية في الثمانينيات، كما سيتضح لاحقًا. وقد اختبر رد فعل الدول الأوروبية للوحدة الألمانية المدى الذي تقبلت به تلك الدول خلافات الماضي ومضت قُدُمًا نحو تقبل أنهم يعيشون على أرض واحدة.